إدارة الشرطة في مصر

تأليف

اللواء محمود علي الركابي

مدير مصلحة الأمن العام

الطبعة الأولى

١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

عباس ومحمد محمود الحلبي وشركاهم خلفاء

Türkiye Diyanet Vakfı
Kütüphanesi
İslâm Ansiklopedisi

الإهـــداء

إلى رائـد التطور الثورى فى جهـاز الشرطة .. بكل مافيـه من علـم وعـمل ..

إلى من تدين له الشـرطة بكل ومضة فكر وطاقة جـهد وانطـلاقة أمـل .

إلى السيد/ زكريـا محيى الدين أقـدم هـذا الكتاب .. ثمرة متواضعـة من غراســه العظيـم ..

لـواء
محمود الركايـبى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

عرفت النظم الإدارية منذ عرفت الدولة بمفهومها الحالى ، ومفهوم الدولة هنا هو الحكومة التى تعبر عن مشيئة الشعب وتنفذ إرادته . فقد كان لابد للدولة لكى تمارس سلطاتها على رعاياها وتقوم بمسئولياتها قبلهم من نظام إدارى خاص يحدد طرق العمل داخل جهازها الإدارى ، ويحدد أيضا واجبات الوظيفة العامة .

ولم تكن النظم الإدارية فى الدولة القديمة ، تستند إلى أساس من التنظيم العلمى كما هو الحال الآن . وإنما كان قوامها مجموعة من التعليمات المكتوبة ، يتوارثها جيل بعد جيل . ولم يكن فى مقدور أحد وقتئذ أن يتناول هذه النظم بالتعديل والتغيير نظراً لما اكتسبته ، نتيجة طول العمل بها من صفة الثبات والاستقرار ، فظلت لهذا جامدة بعيدة عن أى مرونة تجعلها قابلة لمسايرة تطور وظيفة الدولة .

وكان مرد ذلك — فى الغالب — إلى ضآلة المسئوليات التى كانت تضطلع بها الدولة وقتئذ ، وانحصار علاقاتها بالأفراد فى الحدود الضيقة التى فرضتها عليها مباشرتها لهذه المسئوليات ، فلم تكن وظيفة الدولة القديمة تتعدى ، القيام على مرافق الدفاع والأمن والقضاء . من أجل هذا انحصرت علاقة الدولة برعاياها فى هذه الدائرة الضيقة والقدر الذى كان يتطلبه حسن قيام الدولة بهذه المرافق .

إلا أنه منذ تطورت وظيفة الدولة فى العصر الحديث ، نتيجة ظهور الأفكار الاشتراكية فى مطلع هذا القرن ، وانتشار هذه الأفكار على مدى واسع فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة ، وأصبح من أخص مسئوليات الدولة القيام بالخدمات العامة فى شتى الميادين ، سواء فى ذلك الميادين الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية ، ومنذ أن

أصبح رائد الدولة الحديثة التوسع فى نطاق هذه الخدمات إلى الحد الذى أصبحت معه تضطلع بكثير من الخدمات ، كانت إلى وقت قريب ، معتبرة من صميم النشاط الفردى

هـذا إلى جانب وظائفها التقليدية فى مرافق الدفاع والأمن والقضاء ، منذ ذلك الوقت برزت الحاجة إلى أهمية النظم الإدارية فى الدولة كأساس لا غناء عنه ، تحقق كفايته وتكامله ماتهدف إليه الدولة من حسن سير مرافقها ورفع مستوى الخدمات العامة التى تؤديها وعدالة توزيعها بين المواطنين كل هـذا فى أضيق وقت ممكن وبأقل التكاليف :

فبدأت هذه النظم تأخذ سبيلها إلى عناية الباحثين والعلماء ، فألفوا فيها الكتب والمصنفات وتعددت فيها النظريات والمذاهب ، وأخيراً أنشئت لها المعاهد ، تدرس فيها أصولها وقواعدها :

وحتى المرافق التقليدية التى انحصر فيها نشاط الدولة القديمة ، قد اتسعت آفاقها هى الأخرى فى الدولة الحديثة ، فمرفق القضاء ظهرت فيه أنواع من القضاء لم تكن معروفة من قبل ، اقتضى وجودها تطور وظائف الدولة وتعقد مشكلات المجتمع ، مثل القضاء الإدارى وقضاء الأحداث وقضاء المرور والقضاء التجارى :

ومرفق الأمن اتسعت مفاهيمه ولم تعد رسالة رجل الشرطة مقصورة على صون الأمن وحفظ النظام ، وإنما امتدت هذه الرسالة إلى كثير من جوانب الحياة الاجتماعية وأصبح لرجل الشرطة دور اجتماعى يسهم فيه بقدر ملحوظ فى مكافحة الجريمة وردّ المارقين على القانون إلى حظيرة المجتمع عناصر بنّاءة فيه .

وقُصارى القول المستخلص مما أسلفناه ، أن النظم الإدارية فى تجديد وتطور ، مادامت نظم الحياة فى تجديد وتطور . وإدارة الشرطة ماهى إلا أحد النظم التى تتطلبها ضرورة حسن القيام بمرفق الأمن ، وكفاية أدائه نحو مكافحة الجريمة وضبطها وصون النظام للدولة .

الفصل الأول

نشأة الشرطة وتطورها فى مصر

قبل أن أتناول مادة إدارة الشرطة بالشرح رأيت أن أبين باختصار كيف نشأت الشرطة فى مصر ، وكيف تطورت حتى وصلت إلى ماهى عليه الآن لارتباط ذلك ارتباطاً وثيقاً بموضوع هذه الدراسة .

فمنذ أحس الإنسان الأول بعجزه عن مواجهة مطالب الحياة منفرداً ، راح ينشد الحياة الجماعية التى تشبع حاجاته وتكلأه بحماية المجموع ، وكان طبيعيا أن يحتاج ذلك المجتمع البشرى إلى قواعد ونظم تكفل التوفيق بين مصالح الفرد واحتياجاته وبين مصالح المجتمع الذى يعيش فيه :

ولما كان الإنسان مفطوراً بغريزته على كراهية القيود التى تحد من حريته وتتحكم فى سلوكه ، وكان من الطبيعى أن يجنح بعض الأفراد — تحت عبء القيود والتكاليف التى تفرضها عليهم هذه النظم — إلى التحلل منها إذا ماتعارضت مع مصالحهم الشخصية فقد ظهرت الحاجة وقتئذ إلى قيام أداة تصون لهذه النظم قدسيتها وتردع العابثين بها ، حماية لكيان المجتمع وكانت هذه الأداة أو السلطة التى يمكن أن نسميها « شرطة القبيلة » هى الصورة البدائية لنظام الشرطة بمفهومه الحالى :

ففى ظل المجتمعات القبلية ، كانت هذه السلطة تسند عادة إلى أشخاص يختارهم رب القبيلة من بين أفرادها ؛ فلما اتسع نطاق العمران بعد ذلك ، وبدأ المجتمع الكبير فى الظهور واختير له حكام أسندت إليهم مقاليد الحكم فيه ، أخذ هؤلاء الحكام فى تكوين هيئات أسند إلى أفرادها هذه السلطة ، وذلك إلى جانب اختصاصات أخرى اقتضتها نظم الحكم فى هذه المجتمعات الكبيرة ، مثل حراسة المدن لحمايتها من غارات الأعداء ، ومثل جباية الضرائب من المكلفين بها ، وغير ذلك :

عهد الفراعنة :

وفى الوقت الذى تشير فيه التوراة إلى مايؤكد وجود نظم للشرطة فى المجتمعات القديمة التى عاشت قبـــل الميلاد بعشرات القرون ، تجلو لنا الوثائق التاريخية مايثبت وجود مثل هـذه النظم لدى الشعوب القديمة التى ازدهرت فيها الحضارات ، مثل المصريين القدماء والبابليين والفينيقيين والأشوريين وغيرهم :

إلا أن اختصاصات الشرطة فى العصور القديمة لم تكن واضحة المعالم لدى جميع الأمم ، ولا متماثلة كل التماثل : فكثيراً ماكانت تلك الاختصاصات تختلط بغيرها من الاختصاصات الأخرى ، كالاختصاصات القضائية والاختصاصات الحربية ، حتى يكاد يصعب تمييز حدود كل منها .

فمثلا ، كان من بين كبار موظفى المقاطعات فى بعض العصور المصرية القديمة من يدعى القاضى رئيس الشرطة وكان يتمتع إلى جانب اختصاصه بسلطة الشرطة وسلطة القضاء بسلطات أخرى حربية تتمثل فى الدفاع عن المقاطعة :

ولعل الدولة المصرية القديمة كانت أول دولة استخدمت نظام الحراسة ، فقد عرف هـــذا النظام فى بداية الأمر فى القصور الفرعونية لحماية الملك ، وكانت هذه الحراسة هى الدعامة الأولى فى تنظيم الشرطة :

كما أن الفرعون (حور محب) أنشأ الشرطة النهرية لتصون الأمن فى مياه النيل ، وأنشأ الفراعنة الآخرون وحدات خاصة لحراسة مقابرهم من السرقة والعبث ، كما أنشأوا السجون وألحقوها بالمعابد :

ولم تحدد مهمة الشرطة على النحو المتعارف عليه الآن إلا منذ عهد الإغريق ، حيث اختارت الدولة وقتئذ فئة خاصة من الرجال عهدت إليها بأمر المحافظة على الأمن والنظام بمدنها . ولعل هذا هو مصدر تسمية الشرطة باسم « البوليس » فالبوليس كلمة كانت تعنى عند الإغريق القدماء « المدينة » ولم يكن المقصود بالمدينة معالمها ومبانيها وآثارها ، وإنما المقصود بها الحضارة التى تتمثل فيها ، وبعبارة أخرى أمنها وطمأنينتها لأنه لاحضارة إلا فى ظل الأمن والطمأنينة .

العصر الإسلامى :

ولم يكن للعرب قبل الإسلام قوانين معروفة ، فقد كانوا يرجعون لرؤسائهم فيما ينشأ بينهم من خلاف ؛ حتى جاء الإســـلام بالقرآن فنظم المعاملات ووجه الناس إلى الخير :

وكانت حكومة الرسول حكومة دينية تعتمد إلى حد كبير فى سلطتها التنفيذية على عقيدة الناس فى أن أحكام الرسول وتصرفاته ماهى إلا وحى من الله وأمره .

ثم أنشأ عمر بن الخطاب حراسة ليلية خصص لها رجالاً يتناوبونها فى دوريات منتظمة ، وأطلق عليهم اسم « العسس » وهى مشتقة من لفظة « تعسس » أى المشى ليـــلا ؛ كما أنشأ نظام الحسبة ، ومهمتها الإشراف على الأسواق ومراقبة الموازين والمكاييل والمحافظة على الآداب العامة . وأخذ أيضا نظام الدواوين نقلا عن الفرس كديوان الجند وديوان الخراج .

ولما جاء على بن أبى طالب قام بتدعيم نظام العسس وأطلق عليه لأول مرة اسم « الشرطة » ونصب للعسس رئيسا أطلق عليـه « صاحب الشرطة » ويقال إنهم سموا كذلك لما كانوا يتميزون به من « شرط » أى علامات ظاهرة ، ولم يحدد لنا المؤرخون هذه العلامات بالضبط :

وقد وضع الإمام على لرجال الشرطة نظاماً جديداً وأضاف إليهم واجبات أخرى وحرص على اختيارهم من ذوى العصبية الأكفاء الذين عرفوا بالتقوى والصلاح .

وكانت الشرطة فى ذلك الحين من توابع القضاء ، إلا أنها لم تلبث أن استقلت فيما بعد :

وكان الخلفاء يعينون ولاة ينوبون عنهم فى حكم الولايات ، وكان هؤلاء الولاة يستعينون بطائفة من كبار الموظفين ، أهمهم ثلاثة ، هم :

عامل الخراج أو صاحب بيت المال ، القاضى ، والقائد أو صاحب الشرطة .

وكان صاحب الشرطة يعد نائباً للوالى — يتولى سلطاته فى غيبته .

ولما فتحت مصر فى سنة ٦٤١ ميلادية فى عهد عمر بن الخطاب ، أنشئت فيها دار الشرطة فكانت أول دار للشرطة تنشأ فى مصر .